المستثنى بالا التي هي ام الباب وكذا الدرنظهو معها وفوان
قلنا ان جملة الاستثناء في محل نصب على الحال كذا قيل وقد
يقال ان ظهور رفد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في
صورة المستثنى بالا الا ان يقال ظهور رفد يصرف عن صورة
الاستثناء صريحا فليتأمل باب لا قوله
النافية للجنس اي الماهية والحقيقة لصفته وحكمه او
النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي
الضرب على الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
ما للشيء الى سببه لان النافي حقيقة هو المتكلم والسادس
ايضا نافية للجنس نحو اي نصا فيخرج لا النافية للوحدة والنافية
للجنس ظهورا وفي المغني ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس تحتمل
نفي الجنس وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم انها لا
تكون الا لنفي الوحدة قوله اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا
مع ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب اشارة الى الاهتمام
والقاء البال الى ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغموضه
قوله تنصب النكرات اي ولو صورة او تأويلا فدخل نحو
لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع
انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه
على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة قال الرضي واعلم انه قد يؤول
العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وينزع منه لام
التعريف ان كانت فيه وللتأويل بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف
ومثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره

بتلك

بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى
قضية ولا ابا حسن لا يفصلها قوله وجوبا قيد به لقول المصنف
ولم تتكرر لا لانها اذا تكررت يجوز النصب ولا يجب كما
كما ذكره المصنف قوله لفظا او محلا اي لفظا ان كانت النكرات
مضافة او مشبهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واراد
بالنصب لفظا ما ليس محلا بقرينة المقابلة فدخل في النصب
لفظا النصب تقديرا قوله بغير تنوين مخصوص بغير
المشبه بالمضاف عند جمهور البصريين قوله اذا باشرت
الخ بقي شروط اخر منها ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها
نكرة وان يكون نفيها نصا كما سبق فان دخل عليها جار
خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ
جئت بلا شيء بالفتح وان كانت لنفي الواحد او لنفي الجنس لا
على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر قوله
تنصب النكرة اذا كانت النكرة مضافة لمثلها او
شبهة المضاف وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد بل
مثله ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف
مما لا يتعرف بالاضافة لما تقدم عن الرضي وقال ايضا في
قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اي لا مثله موجودا ويجوز ان يكون كزيد
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد انتهى قوله يبني معها على الفتح

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)